مؤشر

# ترجمات

## رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 21 فبراير 2024

## هآرتس: وفد حماس في القاهرة وعضو بارز في الحركة يقول إن الزيارة لا تشير إلى انفراج في المحادثات

**( ترجمات . هآرتس )**

اهتمت صحف عبرية عدة بزيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى القاهرة وسط احتجاجات متصاعدة من أهالي الأسرى لمطالبة حكومة الاحتلال بإرسال وفدها للقاهرة.

وقالت صحيفة هآرتس إن وفدًا من كبار مسؤولي حماس برئاسة رئيس الجناح السياسي للحركة إسماعيل هنية وصل إلى القاهرة يوم الثلاثاء لبحث الحرب مع كبار المسؤولين المصريين.

وتحتج عائلات الرهائن الإسرائيليين لمطالبة الحكومة بإرسال ممثليها إلى محادثات وقف إطلاق النار في مصر، حيث تقول مصادر إن إسرائيل وحماس تحاولان التوصل إلى اتفاق خلال الشهر المقبل.

ونُقل عن عضو بارز في حماس قوله إن رحلة وفد الحركة إلى القاهرة لإجراء محادثات مع مسؤولين مصريين لا تشير بالضرورة إلى أي انفراج كبير في المفاوضات المتعثرة.

وقالت الحركة في حسابها على قناة تلجرام إن هنية يقود وفدا لإجراء محادثات بشأن غزة و «الجهود المبذولة لوقف العدوان وإغاثة المواطنين وتحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني».

وأكدت مصادر في مطار القاهرة وصوله من قطر في زيارة تستغرق عدة أيام، إلى جانب ستة من مسؤولي حماس.

وقالت مصادر بالمطار إن وفدًا إسرائيليًا رفيع المستوى وصل أيضًا إلى القاهرة في زيارة تستغرق ساعات لبحث التطورات في غزة.

في الأسبوع الماضي، أجرى رؤساء المخابرات من الولايات المتحدة وإسرائيل وقطر ومصر محادثات في القاهرة في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في حرب غزة وتبادل المزيد من الأسرى.

---

## تايمز أوف إسرائيل: مسؤولون ينفون تقريرًا سعوديًا يفيد بخروج السنوار إلى مصر عبر أنفاق رفح

**( ترجمات . تايمز أوف إسرائيل )**

اهتمت الصحف العبرية المختلفة بتقرير نشره موقع إيلاف السعودي زعم أن السنوار خرج من غزة إلى سيناء عبر الأنفاق ومعه عدد من الأسرى.

وقالت صحيفة تايمز أوف إسرائيل إن مسؤولين إسرائيليين نفوا تقريرًا نشره موقع إيلاف السعودي يفيد بأن

زعيم حماس في غزة يحيى السنوار، العقل المدبر لهجوم 7 أكتوبر، خرج من القطاع إلى مصر عبر الأنفاق.

ويقول المسؤولون الذين لم تذكر أسماؤهم: «لا نعرف المعلومات التي نُشرت».

صدر هذا النفي للقناة 12 بعد أن قال مصدر أمني لموقع إيلاف إن مؤسسة الدفاع الإسرائيلية تقدر أن قيادة حماس، بما في ذلك السنوار وشقيقه محمد، خرجوا من رفح مؤخرًا إلى شبه جزيرة سيناء المصرية عبر الأنفاق.

وأضاف المصدر أن هناك مخاوف من أنهم قد أخذوا معهم بعض الرهائن.

ويستشهد التقرير بمصدر واحد فقط للمعلومات.

ولم تتمكن قوات الجيش حتى الآن من القبض على السنوار، أو القائد العسكري لحركة حماس محمد الضيف ونائبه مروان عيسى.

---

## أي 24 نيوز: حقل غاز تمار يضاعف صادراته إلى مصر

**( اقتصاد . آي 24 نيوز )**

استعرض تقرير نشره موقع قناة أي 24 نيوز خطط شركة الطاقة الأمريكية شيفرون وشركائها في حقل غاز تمار لزيادة صادراتها من الغاز إلى مصر.

وقالت القناة العبرية إن شركة الطاقة الأمريكية العملاقة شيفرون وشركائها في حقل تمار قبالة ساحل البحر المتوسط أعلنوا يوم الأحد قرارهم باستثمار 24 مليون دولار لتعزيز قدرة إنتاج الغاز الطبيعي من الحقل البحري.

ومن المتوقع أن تزيد الطاقة الإنتاجية للحقل بنحو 1.6 مليار قدم مكعب يوميًا لتلبية الطلب المحلي على الطاقة وتوسيع الصادرات إلى مصر والتي من المخطط أن تتضاعف في السنوات المقبلة.

وتفيد تقارير أن شركاء تمار اتفقوا على توريد أربعة مليارات متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي سنويًا لمصر لمدة 11 عامًا، بإجمالي حوالي 43 مليار متر مكعب.

وقال جيف إوينج، المدير الإداري لوحدة أعمال شيفرون شرق البحر المتوسط إن التوصل إلى قرار الاستثمار النهائي للمرحلة الثانية من توسع تمار يعكس التزام شيفرون المستمر بالشراكة مع إسرائيل لمواصلة تطوير موارد الطاقة لديها لصالح الشركات المحلية وأسواق الغاز الإقليمية.

---

## يورونيوز: جوليو ريجيني قُتل بطريقة وحشية في مصر قبل 8 سنوات. لماذا لم يُحاسب أحد بجريمة قتله؟

**( ترجمات . يورونيوز )**

اهتمت الصحافة الأجنبية ببدء محكمة إيطالية المحاكمة الغيابية للمتهمين بقتل وتعذيب الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في مصر قبل 8 سنوات.

وفي هذه الصدد، كتبت جوليا كاربونارو تقريرًا نشره موقع يورونيوز ينتقد غياب تحقيق العدالة في قضية ريجيني رغم مرور كل هذه السنوات على قتله في القاهرة.

وتلفت الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أنه وبعد مرور ثماني سنوات على وفاته، لم يُعتقل أو يُحاسب أي شخص بتهمة قتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني. لكن الطالب المقتول لم يُنس في وطنه، حيث بدأت للتو محاكمة جديدة.

في محاكمة جديدة بدأت يوم الثلاثاء، تسعى إيطاليا مرة أخرى إلى تحقيق العدالة للباحث الشاب، الذي اختُطف وعُذب وقُتل في القاهرة عام 2016 بعد أن اشتبهت السلطات المصرية على نحو خاطئ في عمله جاسوسًا أجنبيًا.

كان ريجيني، طالب الدكتوراه في جامعة كامبريدج، في القاهرة لإجراء أبحاث حول النقابات العمالية المستقلة في مصر - وهو موضوع حساس للغاية في البلاد، حيث قمعت الحكومة الاستبدادية حركات الاحتجاج غير الرسمية منذ عام 2013.

وفي 3 فبراير 2016، بعد تسعة أيام من اختفائه، عُثر على جثة مشوهة ونصف عارية على جانب طريق بضواحي العاصمة. وكانت تظهر على جسده علامات التعذيب الشديد – كسور في العظام، وطعنات، وحروق بالسجائر، وكدمات.

وتسببت القضية في توتر كبير بين إيطاليا ومصر، وبعد مرور ثماني سنوات، لا يزال الأمر بعيدًا عن الحل.

وبعد التحقيق، حدد الادعاء الإيطالي أربعة ضباط أمن مصريين مشتبه بهم في مقتله: اللواء طارق صابر، والعقيدان أسر كامل وحسام حلمي، والرائد مجدي إبراهيم عبد العال الشريف.

حتى الآن، لم يتمكن المدعون الإيطاليون من اتخاذ إجراءات ضدهم، وفي ديسمبر 2020، برأت النيابة العامة المصرية جميع المشتبه بهم الأربعة من المسؤولية في مقتل ريجيني. ومع ذلك، رفضت إيطاليا إسقاط القضية.

وأُلغيت محاكمة غيابية عام 2021 في إيطاليا ضد قتلة ريجيني عند افتتاحها لأن المدعين لم يتمكنوا من إبلاغ المشتبه بهم الأربعة بالإجراءات المتخذة ضدهم. لكن المحكمة الدستورية الإيطالية قضت في سبتمبر الماضي بإمكانية المضي قدما في القضية حتى بدون حضور المشتبه بهم.

وتطرق التقرير إلى ما حدث مع ريجيني حتى مقتله قبل ثماني سنوات.

وقد وعد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بمساعدة عائلة ريجيني في الكشف عن حقيقة وفاة ابنهم ـ ولكن لم تسر الأحداث على هذا النحو.

أجرت إيطاليا ومصر تحقيقات منفصلة، وتوصلتا إلى نتائج مختلفة للغاية. وأشار الادعاء المصري في البداية إلى أن ريجيني قُتل في حادث سير، ثم وجه أصابع الاتهام إلى عصابة إجرامية قتلت الشرطة أعضائها بعد ذلك في تبادل لإطلاق النار. ورفضت إيطاليا هذه النظريات واتهمت المسؤولين المصريين بالتضليل.

وبدا التعاون بين المحققين الإيطاليين والمصريين محكومًا عليه بالفشل منذ البداية. وفي عام 2016، حُرم الضباط الإيطاليون الذين أرسلتهم روما إلى القاهرة من التعاون الكامل مع الفريق المصري. وقد حصلوا على لقطات من كاميرات

المراقبة من يوم اختفاء ريجيني، لكنها تحتوي على فجوات غير مبررة.

وبعد أن وجهوا أصابع الاتهام إلى جهاز الأمن المصري، أصبح الوضع أكثر صعوبة. واتهم نواب إيطاليون الحكومة المصرية بأنها مناهضة بشكل علني لمحاولات محاكمة المشتبه بهم الأربعة أمام المحكمة.

لمدة عام ونصف، انقطعت العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين البلدين، واستُدعي السفير الإيطالي في مصر إلى روما.

ولفت التقرير إلى أن النظرية التي أعاد المدعون الإيطاليون بنائها منذ ذلك الحين هي أن ريجيني كان تحت المراقبة عندما اختطفته قوات الأمن المصرية، ربما بسبب أبحاثه وارتباطاته اليسارية، وربما لأنه اعتُبر خطأً أنه جاسوس.

واعترفت الحكومة المصرية عام 2016 بوضع الطالب تحت المراقبة.

العدالة تأخرت

وبدأت المحاكمة الجديدة يوم الثلاثاء في روما، وتأجلت إلى 18 مارس. ولكن لماذا استغرقت البلاد وقتا طويلا لمحاكمة قاتل الطالب إذا كان المحققون قد حددوا المشتبه بهم بالفعل في عام 2018؟

وأكد التقرير أن السبب سياسي بالدرجة الأولى. ويعني التورط المزعوم لضباط الأمن الوطني أن جريمة القتل يمكن إرجاعها إلى حكومة السيسي المصرية.

والرئيس من بين السياسيين الذين جرى استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم في المحاكمة في روما، إلى جانب رئيس الوزراء الإيطالي السابق وآخرون.

وقالت المحامية التي تمثل والدي ريجيني، أليساندرا باليريني، يوم الثلاثاء، حسبما نقلت وسائل الإعلام المحلية: «كنا ننتظر هذه اللحظة منذ ثماني سنوات».

---

## أوفشور تكنولوجي: بي.بي تخطط لاستثمار 1.5 مليار دولار في قطاع النفط والغاز في مصر

**( ترجمات . أوفشور تكنولوجي )**

أبرزت الصحف والمواقع الأجنبية المختصة بشؤون الغاز والطاقة تصريحات مسؤولين بشركة بي بي البريطانية بشأن استثمارات جديدة في مصر.

وفي هذا الصدد، قال موقع أوفشور تكنولوجي إن شركة النفط والغاز البريطانية العملاقة بي بي تخطط لاستثمار بقيمة 1.5 مليار دولار في مصر بهدف أنشطة التنمية والتنقيب.

ونقل الموقع عن الرئيس التنفيذي للشركة أن هناك إمكانية لاستثمارات إضافية بقيمة 5 مليارات دولار على مدى السنوات المقبلة.

وفي الأسبوع الماضي، تعاونت شركة بي بي وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) لتأسيس مشروع مشترك للغاز يركز على تنمية قطاع الغاز في مصر.

وكشفت الشركة عن هذه الخطوة عقب اجتماع بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس التنفيذي لشركة بي بي موراي أوشينكلوس خلال معرض مصر للبترول، إيجبس 2024، في القاهرة.

وأكد أوشينكلوس استعداد شركة بي بي لزيادة مشاركتها في قطاع التنقيب عن النفط والغاز في مصر.

وأضاف أنه من أجل الاستفادة من البنية التحتية البرية والبحرية الحالية، تعد مصر الخيار الأول للشركة للمشروعات الاستكشافية.

ومن المتوقع أن يدعم ذلك محاولات الدولة لتصدير فائض الطاقة وتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة من خلال تسريع خطط التطوير والإنتاج.

وبالإضافة إلى الاستثمار الأولي البالغ 1.5 مليار دولار، كشف أوشينكلوس عن إمكانية استثمار إضافي بقيمة 5 مليارات دولار على مدى السنوات المقبلة.

---

## جيروزاليم بوست: الهجوم الإسرائيلي على رفح قد يؤدي إلى تفاقم التوترات مع مصر

**( ترجمات . جيروزاليم بوست )**

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست مقالًا للأستاذ في الجامعة العبرية إيلي بوديه تناول التداعيات المحتملة لشن دولة الاحتلال عملية برية في مدينة رفح على العلاقات مع مصر.

ويقول الكاتب في مطلع مقالها إن مصر و "إسرائيل" تمكنا حتى هذه اللحظة من التغلب على التحديات التي يفرضها الصراع، ولو ببعض الصعوبة.

ولكن توجيهات نتنياهو إلى المؤسسة العسكرية بصياغة خطة للقضاء على كتائب حماس في رفح، بما في ذلك إجلاء المدنيين من المنطقة ـ وهي المهمة التي تستلزم استعادة القوات الإسرائيلية السيطرة على ممر فيلادلفيا ـ قد تكون طموحة أكثر من اللازم. في الواقع، وُضعت الخطة بالفعل وهي في انتظار موافقة مجلس الوزراء.

أهداف مشتركة

ووفقًا للكاتب، تشترك إسرائيل ومصر في عدة أهداف استراتيجية في الحرب ضد حماس في قطاع غزة. وهما يهدفان إلى هزيمة حماس أو تقليص قوتها السياسية والعسكرية. وتنظر مصر إلى حماس باعتبارها فرعًا من جماعة الإخوان المسلمين ـ وهي المنظمة التي حظرها الرئيس عبد الفتاح السيسي وقمعها.

ويضيف الكاتب أن كلا البلدين يسعيان إلى إعادة الاستقرار إلى قطاع غزة والمنطقة ككل. وعانت مصر من

انتكاسات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك الانخفاض الحاد في السياحة والدخل من رسوم عبور قناة السويس، بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

وتهدف كل من إسرائيل ومصر إلى إظهار للعالم العربي التأثيرات المزعزعة للاستقرار الناجمة عن دعم المحور الشيعي. وهما يتصوران نظاماً إقليمياً جديداً يقوده السنة، بدعم من الولايات المتحدة، لموازنة نفوذ إيران وحلفائها.

مصالح متضاربة

ويلفت الكاتب إلى أن هناك تضارب في المصالح بين إسرائيل ومصر في الوقت نفسه.

ومن وجهة النظر المصرية، فإن سيطرة إسرائيل على ممر فيلادلفيا مع «تشجيع هجرة سكان غزة إلى مصر»، كما ذكر عديد من السياسيين الإسرائيليين، يشكل خطاً أحمر.

وبالمثل، هناك خلاف بين الدولتين حول ما يجب أن يحدث بعد الحرب. وبينما تدعم مصر عودة السلطة الفلسطينية المنشطة لحكم غزة، أعربت إسرائيل عن معارضتها لعودة السلطة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال. وقالت إسرائيل أيضاً إن الجيش الإسرائيلي لن يحكم قطاع غزة – لكنها لم تحدد من سيحكم.

وفي حين تدعم مصر والدول العربية والولايات المتحدة والمجتمع الدولي توحيد الضفة الغربية مع قطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية بقيادة السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تظل معارضة لمثل هذه النتيجة. ومع ذلك، فإن تضارب المصالح هذا لا يشكل حالياً تهديداً لاستقرار العلاقات المصرية الإسرائيلية.

في الوقت الحالي، الاهتمام الأساسي يدور حول رفح. ومن الناحية العسكرية، تهدف إسرائيل إلى القضاء على كتائب حماس في رفح والسيطرة على ممر فيلادلفيا لقطع أنفاق التهريب التابعة لحماس. وتسعى مصر للتوصل إلى اتفاق لتأمين إطلاق سراح الرهائن ووقف الحرب، على الأقل مؤقتا، لدرء السيناريو الكابوسي المتمثل في تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى سيناء. ولتحقيق هذه الغاية، وبمشاركة إسرائيل، استضافت القاهرة اجتماعاً مهماً لم يسفر حتى الآن عن أي نتائج.

مصر تهدد حماس و "إسرائيل"

ويرى الكاتب أنه ومع عدم رغبة إسرائيل في التوقيع على اتفاق بأي ثمن، فإن القيام بعملية عسكرية إسرائيلية في رفح في أعقاب انهيار المفاوضات يشكل احتمالاً حقيقياً ومخيفاً للغاية من المنظور المصري. وإذا حدث ذلك فإن مثل هذا السيناريو سوف ينظر إليه الجمهور وبعض الدوائر الحكومية في مصر على أنه نتيجة لسياسة إسرائيلية تستهدف طرد الفلسطينيين من غزة.

وفي هذه الأثناء، تحاول مصر حل المشكلة من خلال تهديد حماس وإسرائيل. وأبلغت مصر حماس أن إسرائيل ستهاجم رفح إذا لم توافق على اتفاق خلال أسبوعين. ويبدو أن هذا التهديد يعني ضمناً الموافقة على شن هجوم إسرائيلي على رفح إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق ـ وهو الفشل الذي سوف يقع على عاتق قيادة حماس، لأنه من غير المرجح أن تُحدد هذا الإطار الزمني من دون التنسيق مع إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، حذرت مصر إسرائيل من «العواقب الكارثية» للعملية العسكرية في رفح. ومع ذلك، في الوقت نفسه، صرح وزير الخارجية المصري سامح شكري أنه لا يوجد أي تهديد لمعاهدة السلام بين البلدين لأنهما

«يتعاملان بنشاط» مع القضايا الملحة.

فيما يخص إسرائيل، فإن شن عملية عسكرية في رفح وممر فيلادلفيا قد يخلق مشكلتين. أولًا، هناك مخاوف أخلاقية فيما يتعلق بتهجير ما يقرب من 1.3 مليون لاجئ من غزة والذين سيضطرون مرة أخرى إلى البحث عن مأوى في مكان آخر. ثانيًا، هناك عواقب سياسية وعسكرية لمصر، خاصة إذا حاولت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين اختراق السياج الحدودي والبحث عن ملجأ في سيناء.

وعلى الرغم من أن مصر قامت بتعزيز السياج في الآونة الأخيرة، إلا أنه سيكون من الصعب السيطرة على أعداد كبيرة من اللاجئين اليائسين الذين يتطلعون إلى الهروب من القتال. وفي مثل هذا السيناريو، ستواجه مصر معضلة إما اللجوء إلى استخدام القوة ضد الحشود والمخاطرة باتهامها بالخيانة والتخلي عن الفلسطينيين، أو السماح لهم بالدخول وإلقاء اللوم على إسرائيل، مما يؤدي إلى أزمة في العلاقات الدبلوماسية. وقد يؤدي إلى استدعاء مصر لسفيرها أو حتى اتخاذ خطوة أكثر جدية.

وبالنظر إلى الأمر من زاوية أخرى، يمكن لإسرائيل أن تعزز علاقتها مع مصر من خلال تسهيل المساعدات من المجتمع الدولي والدول العربية لدعم الاقتصاد المصري.

هناك سابقة تاريخية تستحق النظر وهي حرب الخليج عام 1991، عندما أدت مشاركة مصر إلى إعفاء ما يقرب من 20 مليار دولار من الديون وشروط سداد مواتية للقروض الأخرى المستحقة. وفي الوقت الحاضر، تواجه مصر تحديات اقتصادية كبيرة، والتي تفاقمت بسبب الصراع المستمر. ويمكن أن يساعد الدعم الدولي الكبير لمصر في التأثير على موقفها بشأن المسائل الأمنية الأساسية المتعلقة بإسرائيل، مثل ممر فيلادلفيا ومعبر رفح.

ورغم أن العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح قد تعتبر ضرورية للقضاء على حماس، إلا أنها تحمل أيضًا خطر تدهور العلاقات الإسرائيلية المصرية. وتجنب هذا السيناريو سيتطلب تخطيطًا دقيقًا للنقل الآمن للاجئي غزة والتنسيق الوثيق بين مصر وإسرائيل.

ومع ذلك، فإن التحليل الرصين سيؤدي إلى استنتاج مفاده أنه حتى مع تطبيق مثل هذه التدابير، ليس هناك ما يضمن إمكانية تجنب السيناريو الأسوأ تماما.

---

## المونيتور: تراجع إيرادات قناة السويس يُفاقم أزمة نقص العملة الأجنبية في مصر

**( ترجمات . المونيتور )**

تناول تقرير أعدّه آدم لوسينتي نشره موقع المونيتور تراجع إيرادات مصر من قناة السويس بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر وتداعيات هذا التراجع على الاقتصاد المصري.

ويلفت الموقع في مطلع تقريره إلى تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الاثنين التي قال فيها إن إيرادات قناة السويس انخفضت بنسبة تصل إلى 50% هذا العام بسبب هجمات الحوثيين في اليمن، في أحدث

مؤشر على أن الاضطرابات في البحر الأحمر تضر بالاقتصاد الهش في مصر.

وقال السيسي خلال مؤتمر مع شركات النفط إن إيرادات قناة السويس انخفضت بنسبة 40-50% منذ بداية العام الجاري. وأعرب عن أسفه، بحسب وكالة فرانس برس، قائلا: «يجب على مصر الاستمرار في الدفع للشركات والشركاء».

ما وراء التراجع

ويشير الموقع إلى أن هذه التصريحات تأتي في أعقاب تقييم مماثل لهيئة قناة السويس الشهر الماضي. وقال رئيس الهيئة أسامة ربيع حينها إن حركة المرور انخفضت بنسبة 30% في الفترة من 1 إلى 11 يناير، بينما انخفضت الإيرادات بالدولار بنسبة 40%.

ويعود انخفاض الإيرادات إلى هجمات المتمردين الحوثيين في اليمن على السفن الدولية في البحر الأحمر. وكثفت الحركة المدعومة من إيران منذ سنوات هجماتها على السفن في الممر المائي الاستراتيجي الذي يصل إلى قناة السويس، منذ بدء الحرب في غزة. ويقول الحوثيون إن السفن التي يهاجمونها مرتبطة بإسرائيل، على الرغم من أن عديدا منها لا تربطهم علاقات بإسرائيل، وفقا للموقع.

وقد فشلت عدة جولات من الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية حتى الآن في ردع الحوثيين. وقصفت الجماعة يوم الاثنين حاملة الطائرات روبيمار بصاروخ.

وقالت وزارة الدفاع الفرنسية، اليوم الثلاثاء، إنها أسقطت طائرتين مسيرتين فوق البحر الأحمر خلال الليل، انطلقتا من اليمن

وتتجنب عديد من شركات الشحن الدولية المرور في قناة السويس بالإبحار حول القارة الأفريقية لتجنب الهجمات.

تفاقم النقص في العملة الأجنبية

ويوضح الموقع أن انخفاض إيرادات قناة السويس قد يؤدي إلى تفاقم نقص العملة الأجنبية في مصر. وتعود جذور النقص إلى جائحة كوفيد-19، عندما انخفضت السياحة. وأدى ارتفاع أسعار النفط والقمح في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 إلى تفاقم الوضع. وتعد القناة مصدرا أساسيا آخر للعملة الأجنبية لمصر، وقد وصلت إيراداتها إلى مستوى قياسي بلغ 9.4 مليار دولار خلال السنة المالية المنتهية في يونيو الماضي.

وأفادت شركة التصنيف الائتماني الأمريكية العملاقة «ستاندرد آند بورز» في يناير الماضي أن «وضع مصر من العملة الأجنبية المقيد بالفعل يعاني من انخفاض حركة المرور عبر قناة السويس».

وذكرت بلومبرج في ذلك الوقت أن بعض البنوك المصرية فرضت قيودا على التعاملات بالعملة الأجنبية في يناير بسبب النقص، وذلك في أعقاب تحركات مماثلة في أكتوبر.

تداعيات أخرى

وينوّه الموقع إلى أن نقص العملة الأجنبية ليس القضية الاقتصادية الوحيدة التي تعاني منها مصر. وبلغ التضخم السنوي أعلى مستوى له على الإطلاق عند 39.7% في أغسطس الماضي. وقد تراجع التضخم إلى حد ما منذ ذلك الحين وبلغ 35.2% في ديسمبر.



/ moasher

وأعلن السيسي عدة زيادات في أجور العمال المصريين الأسبوع الماضي في محاولة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم.

كما قام البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022 من أجل إطلاق حزمة مساعدات بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. وتكمن أحد شروط المساعدة في الانتقال إلى سعر صرف أكثر مرونة.

ويساوي الدولار حاليا 31 جنيهًا مصريًا. وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال في يناير أن تخفض مصر قيمة الجنيه بشكل أكبر لجعل السعر الرسمي أقرب إلى السعر السائد في السوق الموازية عند 60 جنيهًا للدولار.

الجسر البري البديل

وتطرق الموقع إلى تعهد الهند والإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي بتعزيز الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

وتهدف شبكة الشحن والسكك الحديدية إنشاء ممر تجاري من الهند إلى أوروبا عبر شبه الجزيرة العربية وإسرائيل، وبالتالي تجاوز قناة السويس.

---

## ذا ناشيونال انترست: لماذا أصبحت تركيا ومصر صديقتين مرة أخرى؟

**( ترجمات . ذا ناشيونال )**

نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست مقالًا للكاتب روبرت إليس، مستشار دولي في معهد أبحاث الشؤون الأوروبية والأمريكية في أثينا، يتناول تداعيات التقارب المصري التركي على البلدين والمنطقة.

يلفت الكاتب في مطلع مقاله إلى أن اتفاق الذي تزامن مع عيد الحب في القاهرة الأسبوع الماضي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يجب اعتباره إنجازًا دبلوماسيًا مهمًا.

بعد الربيع العربي، أُجبر حسني مبارك - الذي حكم مصر لمدة ثلاثين عامًا - على التنحي في عام 2011 وحل محله زعيم الإخوان المسلمين محمد مرسي في العام التالي. وفي عام 2013، أطيح بمرسي في انقلاب عسكري بقيادة الجنرال السيسي.

وقبل ثلاثة أشهر من الانقلاب، تصور العاهل الأردني الملك عبد االله في مقابلة مع مجلة أتلانتيك هلالًا للإخوان المسلمين يتطور في مصر وتركيا لمنافسة الهلال الشيعي الذي تقوده إيران. وينظر الملك إلى أردوغان باعتباره نسخة أكثر تحفظًا ودهاءً من مرسي، الذي أعاق قضية الإخوان المسلمين في مصر من خلال سعيه السابق لأوانه إلى السلطة المطلقة. وقال عبد االله: «بدلًا من النموذج التركي، الذي استغرق ست أو سبع سنوات - كونه أردوغان - أراد مرسي أن يفعل ذلك بين عشية وضحاها».

وبعد الانقلاب، وفرت تركيا موطنًا لنحو عشرين ألفًا من أعضاء الإخوان المسلمين وعائلاتهم. ووصف أردوغان

السيسي بأنه «مستبد غير شرعي»، وقال إنه لا يمكن الاعتماد على مصر للتوسط في معاهدة سلام بين إسرائيل وحماس في غزة.

كما تبنى أردوغان أيضًا إشارة رابعة الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين، والتي قال إنها ترمز إلى «أمة واحدة، ودولة واحدة، وعلم واحد، ووطن واحد»، لكنه قرر التخلي عنها عندما بدأت محادثات التطبيع في مايو 2021.

ومع ذلك، قررت مصر - التي يعد حقل غاز ظهر لديها الأكبر في البحر المتوسط - في يناير 2019 تشكيل منتدى خاص بها، وهو منتدى غاز شرق المتوسط. ويضم المنتدى إسرائيل وقبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية، بينما تشارك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفة مراقب. تركيا مستبعدة.

ومن الممكن أن تصبح مصر، التي لديها محطتان لتصدير الغاز الطبيعي المسال، مركزًا إقليميًا للطاقة، لكن الطلب المحلي يعوقها. وتعد إسرائيل مصدرًا رئيسًا للغاز عبر خطوط الأنابيب، وبحلول نهاية عام 2021، برزت مصر أيضًا كمورد رئيس للغاز الطبيعي المسال إلى تركيا.

الأوضاع الاقتصادية

ويشير الكاتب أن كلًا من تركيا ومصر في حالة يرثى لها من الناحية الاقتصادية. في أغسطس الماضي، أوضح ستيفن كوك، في انتقاد ساحق، كيف وعد السيسي المصريين بالرخاء لكنه أفلس مصر. وينطبق الشيء نفسه على أردوغان وتركيا.

وفي عام 2018، انتقد المحافظ السابق للبنك المركزي التركي، دورموس يلماز، طريقة تعامل أردوغان مع الاقتصاد، الذي كان في معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. وذهب الائتمان الرخيص إلى الهبات الحكومية، وعقود المحسوبية، وتخصيص الإنفاق الحكومي للمشاريع المحلية المضمونة فقط والاستهلاك الواضح. ثم اندلعت الأزمة المالية العالمية.

قبل عامين فقط، أخبر أردوغان جمعية الصناعة والأعمال التركية أنه باعتباره مسلمًا، فإنه سيستمر في خفض أسعار الفائدة وفقًا للتعاليم الإسلامية، وقام بإقالة ثلاثة من محافظي البنوك المركزية لعدم خفضها.

ومع ذلك، بعد انتخابات مايو، أعاد أردوغان تعيين محمد علي شيمشك وزيرًا للمالية، وفي العودة إلى العقيدة الاقتصادية، رُفع سعر الإقراض الأساسي تدريجيًا من 8.5% إلى 45%.

ومع ذلك، في يناير، بلغ معدل التضخم الرسمي في تركيا 64.86 في المائة، ولكن وفقا لمجموعة أبحاث مستقلة عن التضخم، بلغ 129.11 في المائة.

في 28 أكتوبر، عشية الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، احتفل الرئيس أردوغان بهذه المناسبة من خلال مسيرة حاشدة في إسطنبول لدعم الفلسطينيين.

تعزيز التعاون الثنائي

وعندما التقى أردوغان والسيسي في سبتمبر على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، كان التعاون في مجال الطاقة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال، أحد القضايا التي نوقشت. وفي يوليو، مهد تبادل السفراء الطريق لتحسين العلاقات الثنائية، وفقًا للكاتب.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، إن تركيا وافقت على تزويد مصر بطائرات مقاتلة مسيرة. وفي الاجتماع الودي بين الزعيمين، لم يكن هناك اتفاق بشأن زيادة التجارة فحسب، بل كان هناك أيضًا إعلان مشترك حول التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى.

وكما شهد الاجتماع الأخير في القاهرة بين رئيس وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز، ورئيس المخابرات المصرية، ورئيس الوزراء القطري محمد آل ثاني، ووفد إسرائيلي، فإن مصر تلعب دورًا مركزيًا في البحث عن حل للصراع في غزة.

ويرى الكاتب أن التبعات الإستراتيجية للتقارب بين تركيا ومصر تستحق الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالتوزيع العادل لموارد الطاقة في شرق المتوسط. ويشير السفير الأمريكي السابق إريك إيدلمان إلى أن أردوغان يريد بالتأكيد الفوز بإمكانية الوصول إلى منتدى الغاز في شرق المتوسط، وخلص إلى أنه يستطيع شق طريقه بالقوة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا ضروريًا لأنه، نظرًا لأن مصر هي المحرك الرئيس، يمكن دعوة تركيا كقوة فاعلة، بوصفها عضو مراقب.

لقد قوّضت الشراكة الثلاثية بين اليونان وقبرص وإسرائيل بسبب الصراع الحالي في غزة، ويجب أن يؤدي إعلان أثينا بشأن العلاقات الودية وحسن الجوار - الذي وقعته اليونان وتركيا في ديسمبر - إلى تجنب أي اعتراضات يونانية.

وأوضح الكاتب أن قبرص الآن في حالة من النسيان، ومثلها مثل اليونان وتركيا والمملكة المتحدة، تنتظر نتائج تقرير المبعوث الجديد للأمين العام للأمم المتحدة إلى قبرص، والذي سيحدد ما إذا كان هناك أساس لمبادرة سلام جديدة بقيادة الأمم المتحدة.

وبالتالي، كما يخلص بارين كايا أوغلو في المونيتور، فإن ذوبان الجليد في العلاقات بين تركيا ومصر يمكن أن يشكل محورًا إقليميًا ويولد زخمًا جديدًا نحو منطقة أكثر تكاملًا.

---

## بلومبرج: مصر تراهن على اتفاق صندوق النقد الدولي لتسوية مستحقاتها لشركات النفط الأجنبية

**( اقتصاد . بلومبيرغ )**

استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج تعويل مصر الكبير على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي لإخراجها من أزمة الديون المستحقة والمتأخرة لشركات النفط هذا العام.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر تراهن على أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لحل أزمة العملة الأجنبية سيساعدها على تسوية مستحقات شركات النفط الأجنبية.

وقال وزير النفط المصري طارق الملا في مقابلة بالقاهرة: «إنهم شركاء استراتيجيون على المدى الطويل»، في إشارة إلى الشركات المستحقة للمدفوعات المتأخرة، وأضاف: «إنها تأتي على أساس طويل الأجل. لن أقول لكم

إنهم سعداء، لكنهم سيتأقلمون أو سيتفهمون وسيصبرون لبعض الوقت».

ولم يكشف الملا عن قيمة المتأخرات لكنه قال إنه سيجري تسويتها بعد توقيع الصندوق ومصر على اتفاق. وأكد: «هذا شيء نتعامل معه وله أولوية وسيُحل بالتأكيد بعد التوقيع مع صندوق النقد الدولي».

وذكرت بلومبرج في وقت سابق أن اتفاق صندوق النقد الدولي قد يتجاوز 10 مليارات دولار.

وكانت أكبر دولة في العالم العربي من حيث عدد السكان تعاني بالفعل من أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود ونقص في النقد الأجنبي قبل اندلاع الصراع ين "إسرائيل" وحماس في أكتوبر، الأمر الذي يهدد بتعطيل التجارة والسياحة.

وتراجعت إيرادات قناة السويس منذ أن أجبرت الهجمات التي شنها مسلحو الحوثي في اليمن شركات الشحن الكبرى على تجنب المرور في البحر الأحمر.

وشهدت مصر أزمة مماثلة من قبل عندما تراكمت الديون المستحقة لشركات النفط الأجنبية بعد انتفاضة 2011، لتصل إلى 6.3 مليار دولار في وقت ما. وقد استغرق الأمر سنوات حتى تتمكن البلاد من محو هذا الدين.

وبشكل منفصل، قال الوزير إن إنتاج البلاد من الغاز انخفض إلى 5.5 مليار قدم مكعب يوميًا، مشيرًا إلى الانخفاض الطبيعي في الحقول.

وهذا هو أدنى مستوى منذ سنوات وفقًا لحسابات بلومبرج. وقد تضطر البلاد، التي تصدر إمداداتها الاحتياطية من الغاز في الغالب إلى أوروبا كغاز طبيعي مسال، إلى تعليق الشحنات مرة أخرى في الصيف لتلبية الطلب المحلي.

---